الصحة النفسية في المدرسة الجزائرية

بين الأصالة وتحديات العولمة

أ. العقون كمال الدين

أستاذ محاضر

أ. زعموشي رضوان

أستاذ محاضر

جامعة البليدة

الملخص

تشير منظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر في سبتمبر 2010 المعنون **"الصحة النفسية : تعزيز استجاباتنا"** إلى أن هناك تداخلا كبيرا في فهم الصحة النفسية بالنسبة لمختلف البيئات الاجتماعية التي يعيش فيها الإنسان عبر مختلف مراحل نموه، وهذا ما أدى إلى صعوبة تحديد خصوصيات مجالاتها سواء في الأسرة أو في المدرسة أو في محيط العمل، إلخ... الأمر الذي عقد عملية تشخيص الاضطرابات المرضية والأزمات النفسية التي يعاني منها الإنسان في ظل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية الراهنة والتي تعيق شعوره بالتوافق النفسي الاجتماعي والطمأنينة والرفاهية في الحياة.

وبما أن الأسرة هي الخلية الأولى التي ينشأ في ظلالها الطفل ويتربى ويعد للحياة جسميا ونفسيا واجتماعيا وأخلاقيا، كما أنها أيضا البيئة التي يتلقى منها الأسس اللازمة لضمان العافية في كل جوانب شخصيته. وعلى اعتبار المدرسة وسيط اجتماعي تربوي ثاني مكمل لدور الأسرة في تربية الطفل وتنشئته تنشئة اجتماعية حقيقية، حيث أنها تكسب المتعلم معارف ومهارات وخبرات تساعده على حل مشكلاته، مما يحقق له ذاته ويزيد من إحساسه بالسعادة والاستقرار في المحيط المدرسي وبالتالي يكون ناجحا في حياته المستقبلية.

نحاول من خلال هذا المقال أن نبين دور كل من الأسرة والمدرسة في ظل العولمة،وكيف تساهمان في تحقيق الصحة النفسية للطفل،وهذا من خلال الإجابة على التساؤلات التالية : ما هو دور كل من الوسيطين في تحقيق الصحة النفسية للطفل؟ ما هي العوامل المؤثرة على صحة الطفل في البيت والمدرسة ؟ ما هي

مدخلات ومخرجات الصحة النفسية في كل من الأسرة والمدرسة؟ وأخيرا، كيف يمكن للطفل أن يحقق صحة نفسية حسنة بين ظروف الحياة في البيت وظروفها في المدرسة؟

تمهيد

إن أزمة التربية في الجزائر لضاربة الجذور في أزمة القيم.

هذا فيما يبدو لنا مشكل التربية الأساسي. ولا يجدي كثيرا أن نضع اليوم أي مشكل بيداغوجي مهما كانت أهميته،كأن نقدر المكانة التي ينبغي أن نخصصها في التعليم للغات أو للرياضيات والإعلام الآلي أو لعلوم الإنسان ما لم نبدأ بطرح أم القضايا وهي تلك التي تتعلق **بغايات التربية** وليس **بوسائلها فحسب**.

ما هدف جامعاتنا ومدارسنا؟ما معناها وما رسالتها؟ ووفق أي **مفهوم للإنسان ولمستقبله** يمكن أن نتصورها ونعيد هيكلتها ونعيش واقعها؟

الحقيقة أن الدولة الجزائرية شاعرة بهذه الأزمة، وما الندوة الوطنية الخاصة بالشباب التي جمعت الحكومة بالولاة، المنعقدة بقصر الأمم أيام 21، 22 و23 أكتوبر 2007، بحضور رئيس الجمهورية، خير دليل على ذلك.حيث أن الحاضرين لم يتوصلوا إلى حلول إجرائية، بسبب عمق الأزمة،مما اضطر المسؤولون إلى ترك الملف مفتوحا على مستوى الحكومة إلى اليوم.

مظاهر هذه الأزمة تتجلي في السلوكات غير الاجتماعية للتلاميذ، مثل الكذب والسرقة والغش في المدرسة بصفة خاصة والكلام الفحش والبذيء..، والسلوكات الإجرامية للشباب، مثل السرقة، القتل، انتهاكات أعراض الناس، الزنا والفواحش، الهجرة السرية أو ما يعرف بظاهرة "الحرقة"..

مظاهر هذه الأزمة تعكس أزمة عميقة على مستوى المؤسسات الاجتماعية، على رأسها الأسرة والمدرسة. كيف ذلك؟

أولا: الأسرة

إذا ضربنا صفحا عن المراحل القاعدية لبناء الأسرة،فإن أول من يحتضن المولود البشري هو هذه المؤسسة التي تضطلع بنقله من طور الفردية البيولوجية إلى طور الشخصية السيكولوجية والاجتماعية.حيث

تراعي في ذلك الأساليب التربوية السليمة التي تجعله يحقق التوافق مع ذاته،ومع مجتمعه،في إطار مرجعية من القيم.

وتتضح أهمية الأسرة وخطرها في تشكيل شخصية الطفل،إذا ما تذكرنا المبدأ البيولوجي العام الذي يقول بازدياد القابلية للتشكيل أو ازدياد المطاوعة كلما كان الكائن صغيرا. ويمكن تعميم هذا المبدأ على القدرات السيكولوجية في المستويات التطورية المختلفة. لهذا فإن الانتقال السليم يتطلب من الأسرة الاضطلاع بواجباتها ووظائفها التقليدية المعروفة (البيولوجية والاجتماعية والتربوية ...)،لكن، ينبغي أن تمارسها وفق الشروط التربوية والنفسية التي تتلاءم وكل مرحلة من مراحل النمو،تحقيقا لشخصية سوية ومتوافقة.

ثانيا: المدرسة

المدرسة هي المؤسسة الثانية التي تستقبل الطفل في سن ست سنوات عموما، والتربية التي تمارسها **مقصودة**. بمعنى أن ممارستها للفعل التربوي محكوم بمرجعية. حيث نجد القوانين والأهداف والمناهج والبرامج والأساليب مضبوطة ومحددة. عملها في هذه المرحلة العمرية يؤدى إلى ترسيخ المرجعية التي يأتي بها الطفل إلى المدرسة،أو تعديلها،أوطمسها. – لا يذهب الطفل إلى المدرسة وهو صفحة بيضاء.في بداية المرحلة الابتدائية يكون قد أصبح له تاريخ غني بأحداثه وخصائصه وتوجهاته،يحدد بدرجة لا يستهان بها مطلقا مسار حياته الدراسية وسلوكاته وتفاعلاته وعلاقاته–. وهي تعتبر تأسيسيا لمراحل النمو التالية،وللمراحل الدراسية اللاحقة.لهذا فإن التربية في هذه المرحلة بالذات مهمة وخطيرة في آن واحد، لأنها تؤثر في التلميذ شعوريا ولا شعوريا، لهذا فإن النموذج التربوي (المنهج – المعلم) لابدّ أن يكون معبراً عن فلسفة المجتمع العامة،وليس عن فلسفة السلطة السياسية.

ثالثا: إشكالية التواصل بين الأسرة والمدرسة

هذا، ولّما كانت التربية تتعامل مع الواقع، و مع الإنسان المحدد زمانا ومكانا، يمكننا أن نتساءل عن مفهوم التربية المحققة للصحة النفسية للطفل الجزائري؟ وكيف يمكن أن تساهم الأسرة والمدرسة في تحقيق ذلك؟

يرى مصطفى حجازي (2008) أن مفاهيم الصحة النفسية المتداولة اليوم،أساسها نظريات ومقاربات غربية،(فهي من بنات العصر الصناعي في الغرب الملبية لاحتياجاته). وهاهي البشرية اليوم تدخل في العولمة التي تشكل مرحلة حضارية جديدة كليا بخصائصها وتوجهاتها وتحدياتها وفرصها المعروفة. وكما أن لكل مرحلة حضارية، ولكل ثقافة مقوماتها في الصحة النفسية، كذلك بدأت تبرز ملامح جديدة من هذه المقومات التي تتواءم مع العولمة وتخدم خصائصها ومتطلباتها.

العولمة تركز على مفهوم الجودة الشاملة الذي يعني (تلبية رغبات العميل،وتحقيق توقعاته ورضاه من خلال تضافر جهود جميع الأعضاء سواء أكانوا داخل المؤسسة أم خارجها). ويعني أيضا: (القدرة على تحقيق رغبات المستهلك بالشكل الذي يتطابق مع توقعاته ويحقق رضاه التام عن السلعة،أو الخدمة التي تقدم إليه).

إن العولمة تفرض معايير الجودة،وإدارة الجودة الشاملة،في الإنتاجية عالية الجودة القادرة وحدها على الصمود في تيار التنافس العاصف. إن الجودة الإنتاجية العالية مشروطة بالضرورة بجودة الأداء الإنساني، وبالتالي بالكفاءات النفسية الواجب توافرها لدي الإنسان المنتج لإنجازها. تستلزم الجودة الإنتاجية إذا أن يسبقها ويواكبها جودة نفسية،أي جودة الإنسان من الداخل مما ينعكس في أداء خارجي متميز وإبداعي. هكذا تصبح الجودة النفسية من أجل جودة الحياة أساس الإنماء الإنساني وفقا لمستويات ومعايير الصحة النفسية الإيجابية.

ومن هنا يبدأ **الإشكال**، فهذه النظرة للصحة النفسية تتناقض كلية مع نفعية العولمة وإنتاجيتها وربحيتها،من حيث أن الصحة النفسية الفردية مشروطة بالضرورة بالصحة المجتمعية (الانتماء إلى النحن، المشاعر والعواطف الإنسانية،الاعتراف والتقدير) من جهة، ونظرة كلية للإنسان (ماديا،إنسانيا،وروحيا) من جهة أخرى، في حين أن العولمة ذات بعد فردي فرداني،وغاية مادية بحتة.

ومن هنا أيضا يبدأ **الإشكال عندنا**،إذا سلمنا بأن مفاهيم الصحة النفسية المتداولة اليوم هي غربية المرجعية بالأساس، وأن الصحة النفسية في مختلف مقوماتها ومنظوراتها مرهونة حتما بالمعيارية الاجتماعية،كيف يمكن للمؤسسات الاجتماعية على اختلافها أن تتفق على هذه المعيارية،في غياب فلسفة اجتماعية واضحة المعالم؟

رابعا:الوصلة بين الأسرة والمدرسة

الذهاب إلى المدرسة ليس حدثا عابرا بالنسبة للطفل وأهله.إنه عملية عبور كبرى لا تقل في دلالتها عن مرحلة المراهقة.لأول مرة يخرج الطفل من عالم الأسرة المحدود، مهما كان مدى اتساعه،إلى عالم المدينة.ولأول مرة يصبح هناك مرجعية مجتمعية أساسية في حياته في موازنة مرجعية الأسرة و بالتفاعل معها.إنه بداية الخروج من قانون الوالدين والعلاقات الأولية، إلى قانون المدينة الذي يشكل الدخول في العضوية المجتمعية.مرجعية المعلم،وقانون المدرسة يدخلان على المرجعية الوالدية وقانون الأسرة،الكثير من الدينامية تعديلا وإثراء ومشاركة. الطفل لم يعد حكرا على والديه. عليه التعامل مع هذا العالم الجديد بمرجعياته وأنظمته وعلاقاته وتفاعلاته. وأبرز ما يدخل على عالم الطفل هو معيار الأداء، بينما كان إلى الآن يعيش بناء لمعيار البنوة. وقد يتكامل هذان المعياران في نوع من التعزيز والإثراء المتبادل الذي يطلق عمليات النمو، أو هما يتعارضان بمقادير متفاوتة مما يلقي على الطفل أعباء نفسية لها وزنها.

هناك إذا درجات من الاتصال والانفصال، ومن الاستمرارية والاختلاف تطرأ على عالم الطفل النفسي منذ دخوله إلى المدرسة لأول مرة.يتعرض الطفل منذ تلك اللحظة إلى حكم آخر على كيانه (قدراته،إمكاناته، استجاباته،خصائصه إلخ...).وهو حكم ينسحب عن الأهل (من هم كأهل على مستوى جدارة الوالدية و أهليتها) من هنا تعاش هذه اللحظة بكثافة خاصة من قبل الطفل وأهله سواء بسواء .

يتوافق ذهاب الطفل إلى المدرسة الابتدائية مع بداية رحلة هامة من مراحل نموه تتضمن مهاما جديدة على مستوى بناء كيانه ومشروعه الوجودي.إنها بداية مرحلة الفطام النفسي عن الأهل، والشروع في بناء الاستقلال الذاتي.في المدرسة تتكرس العلاقات الأفقية الندية مع الأتراب بعد أن كان يغلب على علاقاته الأسرية الطابع العمودي (رعاية والدية – تبعية ، وتسلسل التعاقب، وبالتالي المكانة بين الإخوة).وهنا تطرح بشكل مميز في صبغته الانفعالية والنفسية حالة استعداده لهذا الاستقلال النفسي: **إلى أي مدى تم تهيئته في الأسرة لهذا الدور والمكانة الجديدين، كي يتحول الذهاب إلى المدرسة إلى فرصة نماء وانطلاق في العالم الخارجي الرحب. وفي المقابل ما هي مقدار الصعوبات التي سيلاقيها إذا بقي رهينة العلاقات الأولية و عالمها المغلق ؟**

ولا يقتصر الفطام النفسي على الطفل وحده بل هو ينسحب على الأهل (على الأم أوالوالدين كليهما أيضا). إلى أي حد تمكن هؤلاء من الانفصال النفسي النسبي عن الطفل كي يسمحان له بالاستقلالية، والانفتاح على عالم المجتمع، **وتقبل تدخل مرجعية نفسية ومعنوية واجتماعية سواهما**، والاعتراف بسلطتها التي ستتقاسم سلطتهما على الطفل منذ لحظة عبوره عتبة المدرسة؟ مسألة حيوية بدورها لتقرير مصير نمو الطفل و بناء كيانه الذاتي.إذ لا دخول ممكنا في قانون المدينة وعضوية المجتمع إلى بمقدار قبول الوالدين بسلطة مؤسسية على طفلهما،ومن خلاله عليهما ذاتهما معنويا. وإذا لم يتم هذا القبول، فالأغلب أن تتعثر عملية الانتماء هذه بمقادير متفاوتة، ومعها قد تتعثر عملية النمو للطفل.

والذهاب إلى المدرسة هو في بعد هام آخر من أبعاده بداية الانطلاق الفعلي **لمشروع الطفل المعرفي**.إنه تكريس رسمي لتلك العملية التي ابتدأت منذ حياته الأولى.فالطفل هو كائن باحث عن المعرفة بالأصل. و تظل هذه العملية غير رسمية حتى لحظة دخوله للمدرسة.هنا تبدأ العملية المنظمة والمقننة والمكرسة بأنظمة تقويم تحكمها، وتحكم بالتالي على مقدار كفاءة الطفل فيها ومدى تقدمه على دروبها.إنه تحول جذري في وضعية ودلالة الطفل مؤسسيا ونفسيا في آن معا، يرسي أسس الأهلية المجتمعية اللاحقة. ذلك أن المعرفة ترتبط بالكبر باعتبار أن الكبير هو الذي يعرف، وأن اكتساب المعرفة هو تكريس للاعتراف بالكبر.كما أن الكبر المعرفي يكرس بدوره بدايات الخروج من التبعية الطفلية ليس فقط في المكانة، بل في مركز الضبط النفسي– السلوكي: أنا اعرف، إذا أنا استطيع أن أدير ذاتي، و بالتالي فأنا كبير. إلى أي حد تهيأ الطفل لعملية الكبر هذه؟ و إلى أي حد يتقبل الأهل أن يكبر ولدهم ويكتسب مركز ضبط داخلي، ومرجعية ذاتية ؟ ذلك ما يحدد بدرجة لا يستهان بها مصير عملية التحصيل والنجاح فيها.هل الأهل مستعدون أن يكبر الطفل لحسابه الخاص أم أنهم يحولون نمو المعرفي إلى أداة تخدم أغراض كبرهم هم أنفسهم ؟ مسألة حاسمة في تحديد نوعية خبرة النمو ومسارها في المدرسة.وماذا لو كان الطفل غير مستعد للكبر المعرفي ؟ هل ستعطي عملية التمدرس ثمارها في هذه الحالة. ماذا لو كان ممنوع على الطفل أن يكبر لأسباب تتعلق بدينامية علاقاته اللاواعية مع والديه أو أحدهما؟ هل ستفتح إمكاناته الذهنية،وهل سينمو ككيان حيوي أم ماذا سيكون مصيره؟

تبين هذه الإشارات السريعة مقدار تعقد دينامية الذهاب إلى المدرسة وعمق دلالاتها وبالتالي نتائجها. فالأمر أكبر وأخطر وأكثر غنى بما لا يقاس من مجرد مسألة روتين يتمثل في الاستيقاظ صباحا والذهاب إلى المدرسة،وقضاء ساعات درس ولعب، ثم عودة إلى المنزل.وهو ما يظهر مدى أهمية البحث في هذه الوضعية الفريدة من منظور الصحة النفسية وليس من مجرد الأنشطة التعليمية/ التعلمية بشكل خارجي – سطحي.

وعليه،هل يمكن تحقيق هذه الوصلة والتواصل بين مؤسستين اجتماعيتين تشوب معيارتهما الاجتماعية ضبابية؟ الأسرة وإن تغيرت في المجتمع الجزائري،تبقى تتجاذبها قيما أقرب إلى المحافظة منها إلى الحداثة،نظرا لتأثرها بمؤسسات اجتماعية أخرى وعلى رأسها المسجد،لكن المدرسة انخرطت في مشروع العولمة،بحيث أصبح ينظر إليها على أنها مؤسسة،وإلى التلميذ على أنه عميل،وإلى المربي على أنه مرافق، و إلى ما تنتجه على أنه سلعة ؟

خاتمة وتوصيات

يبقى موضوع الصحة النفسية من المواضيع التي لا تتقادم،باعتبار أن الإنسان منذ أن خلق وهو يسعى لتحقيق السعادة،من خلال نشدانه للأفضل مثلما يراه أو يرغب فيه.

غير أن الصحة النفسية كمفهوم فإنها تبقى مرتبطة بالسياق الاجتماعي والثقافي والأبعاد التاريخية والحضارية لكل مجتمع. ومن ثم فإن مؤسسات المجتمع وعلى رأسها الأسرة والمجتمع، يظل سبب وجودها الرئيسي هو توفير الراحة وتحقيق العافية للإنسان.قد تكون القيم والأفكار صحيحة، لكنها غير صالحة للاستعمال، وقد تكون غير صحيحة و صالحة للاستعمال.لذا علينا بتحقيق الشروط الصحيحة على الأقل،التي تعتبر مقدمة للصحة النفسية.

وعليه، فإننا نوصي بما يلي:

1) الأسرة:

من المسلّم به أن الأسرة تعدّ الأس الرئيسي للتربية والتنشئة الاجتماعية،غير أنها اليوم تشهد تحديات كبيرة انعكست عليها كمؤسسة اجتماعية،من جهة،وتحول دون ممارسة مهامها التربوية من جهة أخرى.

التوصية:

ضرورة عودة الأسرة إلى دورها الطبيعي، وهو التربية.ويكون ذلك من خلال تدريبها على كيفية الاضطلاع بالمهمة.

2) المدرسة:

يتفق المربون على أن التربية تتعامل مع الواقع، وبالتالي فهي تستجيب لمجموعة من الحاجات؛ الحاجات التاريخية والحضارية، الحاجات الاجتماعية، بالمعنى الواسع للكلمة والحاجات الفردية. وبالتالي، فإن الفلسفة التربوية ينبغي أن تكون واضحة المعالم في توجهاتها، وتحدد نموذج الإنسان المنشود.

الملاحظ أن الفلسفة التربوية عندنا، لم تحدد نموذج الإنسان المنشود، وهذا لضبابية غايات ومقاصد التربية، خاصة في الإصلاحات التربوية الأخيرة التي تمت في إطار العولمة.

التوصية:

– صياغة فلسفة تربوية تعيد الاعتبار للإنسان ابتداء:جسمه وعقله وروحه.ويكون الهدف من التعليم في عصر العولمة الحاضرة هو تعميق الوعي بالأخطار الأجنبية وضرورة مواجهتها، وشعارنا في ذلك: ((العلوم الغربية + الأخلاق الإسلامية))، وهذا على غرار ما ذهبت إليه اليابان ((العلوم الغربية + الأخلاق الشرقية))،وهو الشعار الذي وضعه المربي الياباني " ساكو ما شوزان **Sakuma Shozan** ".